للسنة المالية 2012 - 2013

«الوطني»: 14 إلى 15 مليار دينار فائض الميزانية

قال تقرير بنك الكويت الوطني ان بيانات المالية العامة لدولة الكويت التي صدرت مؤخرا اظهرت أن الإنفاق الحكومي بقي ضعيفا في شهر فبراير، وذلك مقارنة مع السنة الماضية ومع مستواها المعتمد في الميزانية. ورغم أن الأرقام سترتفع بشكل كبير حالما تظهر الأرقام النهائية للسنة المالية 2013/2012، وهو ما يضيف عنصرا من عدم اليقين للتوقعات، يبدو من المحتمل أن كامل إنفاق السنة سيبقى دون المستوى المعتمد في الميزانية بهامش كبير. وإذا ما أضفنا إلى ذلك العائدات النفطية القوية، فإنه من المحتمل أن يدفع ذلك بفائض الميزانية إلى مستوى قياسي.

وأضاف: بلغ فائض الميزانية للاشهر الإحدى عشرة الأولى من السنة المالية 2013/2012 مستوى قياسيا قدره 18.8 مليار دينار، وذلك قبل اقتطاع مخصصات احتياطي الأجيال القادمة. ويعادل ذلك 38 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي للسنة 2012. ونتوقع أن يغلق فائض الميزانية السنة المالية عند مستوى أقل يتراوح بين 14 و15 مليار دينار، وذلك مع الأخذ بعين الاعتبار الارتفاع المعتاد في المصروفات الفعلية في الحسابات الختامية بنهاية السنة.

ومضى: وارتفعت الإيرادات الإجمالية إلى 29.4 مليار دينار في الأشهر الإحدى عشرة الأولى المنتهية في فبراير. وارتفعت الإيرادات النفطية بنحو 9 في المئة مقارنة مع الفترة نفسها من السنة الماضية، رغم تراجع أسعار خام التصدير الكويتي بنسبة 2 في المئة في الفترة نفسها. ويمكن تفسير هذا الارتفاع جزئيا بالارتفاع في الإنتاج النفطي بواقع 6 في المئة مقارنة مع الفترة نفسها من السنة الماضية. وفي الوقت ذاته، ارتفعت الإيرادات غير النفطية، رغم أنها لا تزال ضئيلة بالمقارنة، بنسبة 12 في المئة مقارنة مع الفترة نفسها من السنة الماضية، لتبلغ 1.6 مليار دينار. وهو المستوى الأعلى للإيرادات غير النفطية على الإطلاق لهذه المرحلة من السنة، وذلك بسبب ارتفاع رسوم الخدمات.

وواصل: من جهة ثانية، ارتفعت المصروفات الحكومية قليلا إلى 10.6 مليارات دينار في الأشهر الإحدى عشرة الأولى من السنة المالية 2013/2012. ويمثل ذلك انخفاضا بواقع 2 في المئة مقارنة مع الفترة نفسها من السنة الماضية ويعادل 50 في المئة من المصروفات المخصصة في الميزانية لكامل السنة. وقد ارتفعت المصروفات الإجمالية في فبراير بوتيرة أقل مما شهدناه في الأشهر الأخيرة، وذلك بمقدار 0.8 مليار دينار مقارنة بمقدار يتراوح ما بين 1 – 3 مليارات دينار في الأشهر من نوفمبر إلى يناير. وفي ضوء ذلك، خفضنا توقعاتنا لحجم المصروفات لكامل السنة المالية 2013/2012 بنحو مليار دينار لتصل إلى 17.5 مليار دينار أو 82 في المئة من المصروفات المعتمدة في الميزانية.

وتابع: ومن أبرز البنود التي جاءت دون مستواها المعتمد في الميزانية كان بند المصروفات المختلفة والمدفوعات التحويلية، وذلك بسبب التحويلات ما بين المؤسسات الحكومية «وبالأخص التحويلات لتغطية العجز الاكتواري في صندوق التأمينات الاجتماعية»، ذات التأثير المحدود اقتصاديا. ولا نزال نتوقع أن نشهد ارتفاعا جيدا في إجمالي المصروفات الجارية في السنة المالية 2013/2012، والتي بلغت 9.7 مليارات دينار في فبراير، نتيجة ارتفاعات قوية في بند الأجور والرواتب وارتفاع الإنفاق على تكاليف الوقود.

وقال: بدورها، بلغت المصروفات الرأسمالية 0.9 مليار دينار، أقل بمقدار 0.2 مليار دينار تقريبا عن مستواها للفترة نفسها من السنة الماضية. وتراجع الارتفاع الشهري في المصروفات الرأسمالية للشهر الثالث على التوالي، ونتوقع الآن تراجعا في الإنفاق الاستثماري للسنة المالية 2013/2012 أكثر مما شهدناه في السنة المالية السابقة.

ومن ناحية أخرى، ارتفعت المصروفات المحفزة للطلب إلى 7.4 مليارات دينار، أي بواقع 13 في المئة مقارنة مع الفترة نفسها من السنة الماضية. ويستثني هذا الإنفاق بعض التحويلات مثل التحويلات إلى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، والبنود الأخرى التي لها تأثير محدود على النشاط الاقتصادي. ويشير الارتفاع القوي إلى أن السياسة المالية توفر دعما كبيرا للاقتصاد، خاصة من خلال الإنفاق المرتبط بسوق العمل الذي عزز النمو في القطاع الإستهلاكي.

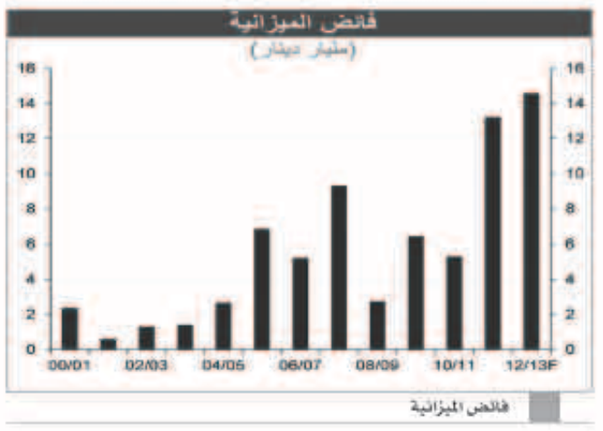

فائض الميزانية

الامارات النفطية وأسعار النفط

إجمالي المصروفات

■ الإيرادات الإجمالية ارتفعت إلى 29.4 مليار دينار في الأشهر الإحدى عشرة الأولى

■ المصروفات ارتفعت إلى 10.6 مليارات دينار خلال 2013/2012

■ نمو الإيرادات النفطية 9 في المئة مقارنة بالعام الماضي

الرشود: استقرار الدينار مقارنة بالعملات الأخرى ونظرة تفاؤلية للدولار

«بيتك» 0.8 في المئة عوائد الوديعة الثلاثية بالدينار للربع الأول

قال مدير إدارة الخزانة في بيت التمويل الكويتي «بيتك» عبد الوهاب الرشود إن أداء أسواق العملات يتسم بالتذبذب رغم التحسن الطفيف على الاقتصاد العالمي، لكن اغلب توقعات المحللين تفاؤلية بان تشهد الأسواق تحسنا، خاصة وان التطورات في مجملها مبشرة مقارنة مع السنوات الماضية، مؤكدا على انه على الرغم من انخفاض عوائد الدينار مقارنة بالعملات الأخرى، إلا أنها تنافسية ومازال الدينار يتمتع بقوته.

وأشار الرشود في تصريح صحافي إلى بعض المشاكل في منطقة اليورو مثل قبرص وايطاليا حيث واسبانيا التي ارتفعت البطالة فيها إلى مايقارب 25 في المئة، قائلا: لا شك أن دعم اقتصاد هذه الدول بشكل عبئا على الاقتصاد الألماني والفرنسي بشكل مباشر وغير مباشر، مما يلقي بظلاله على منطقة اليورو بأكملها.

عبدالوهاب الرشود

وقال: نتوقع خطوات ايجابية من الحكومة لتنشيط الوضع الاقتصادي عن طريق طرح المشاريع التنموية وخاصة البنية التحتية للدولة، مؤكدا أن الحكومة تظهر حرصا على اتخاذ أفضل الفرص الاستثمارية.

وحول الدولار الامريكي، قال الرشود انه يظل يحظى بنظرة ايجابية لدى معظم المحللين الاقتصاديين، وقد تم توزيع عوائد مرتفعة على الودائع بالدولار الامريكي لدى «بيتك».

وأشار الرشود الى أن «بيتك» قد وزع للوديعة الثلاثية بالدينار للاشهر الثلاثة الأولى من العام الحالي نسبة 0.8 في المئة ويعد هذا العائد تنافسيا على مستوى السوق وعوائد العملات الأخرى، وقد تم توزيع عوائد على الودائع بالدولار الامريكي واليورو والجنيه الاسترليني لمدد 3 و6 و9 شهور و12 شهرا كما في الجدول التالي:

المدة	الدولار الأمريكي	الجنيه الاسترليني	اليورو
3 شهور	0.8110 في المئة	0.4504 في المئة	0.0949 في المئة
6 شهور	0.8388 في المئة	0.4658 في المئة	0.0982 في المئة
9 شهور	0.8666 في المئة	0.4813 في المئة	0.1014 في المئة
12 شهراً	0.8888 في المئة	0.4936 في المئة	0.1040 في المئة

«الدولي» يدعم أنشطة جمعية الرحاب وإشبيلية التعاونية

في إطار جهود بنك الكويت الدولي المتواصلة في خدمة المجتمع ودعم الفعاليات والنشاطات الاجتماعية والتعاونية المختلفة، قدم البنك مساهمة مادية لجمعية الرحاب واشبيلية التعاونية، لدعم رحلة العمرة التي نظمتها الجمعية.

وقدم «الدولي» شيك المساهمة الى رئيس مجلس إدارة جمعية الرحاب واشبيلية التعاونية حمد صالح الخالدي، الذي أعرب من جانبه عن شكره وامتنانه للدور المتميز الذي يقوم به بنك الكويت الدولي في دعم مختلف الأنشطة الاجتماعية، متمنيا مزيدا من التقدم والنجاح لأسرة البنك.

يذكر أن بنك الكويت الدولي يواصل نهجه الثابت في دعم وتنمية مؤسسات المجتمع الكويتي ضمن إطار التزامه بمسؤوليته الاجتماعية، حيث يبذل «الدولي» جهودا حثيثة لتعزيز مساهماته الاجتماعية في كافة الميادين، مطلقا المبادرة تلو الأخرى، في إطار برامجه الاجتماعية، التي دأب عليها منذ انطلاقته المتجددة وتحوله إلى بنك يعمل وفق الشريعة الإسلامية السمحاء في عام 2007.

«الدولي» يسلم شيك لجمعية الرحاب

ويمكن للجمهور التعرف على المزيد من المعلومات حول العروض والخدمات والمنتجات التي يقدمها «الدولي»، من خلال الاتصال على «الدولي وياك» 1866866، أو زيارة موقع البنك الإلكتروني على شبكة الإنترنت www.kib.com. kw أو متابعة حساب «الدولي» على الفيسبوك facebook.com\alDawliBank أو على تويتر والانستغرام @alDawliBank.

حقوق المساهمين ارتفعت إلى 553 مليون دينار

الموسى: البنك التجاري حقق 1.2 مليون دينار أرباحاً خلال 2012

كتب محمد ابراهيم

قال رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب علي موسى الموسى يدخل القطاع المصرفي في الكويت مرحلة جديدة من حيث بيئته الإدارية والتشغيلية بتطبيق نظام حوكمة جديد ووضعت السلطة الرقابية المتمثلة في بنك الكويت المركزي مواصفاته المنسجمة مع المعايير الدولية، بالإضافة إلى الرقابة على الالتزام به.

هذا فضلاً عن متطلبات هيئة أسواق المال ومتطلبات وزارة التجارة والصناعة بموجب قانون الشركات الجديد رقم 25 لسنة 2012 وتعديلاته ولائحته التنفيذية المنتظرة. وتعتبر الشفافية أحد أهم قواعد ومتطلبات الحوكمة وتترجم في الإفصاحات التي تقوم البنوك بالإعلان عنها للأطراف ذات الصلة.

وأضاف الموسى خلال الجمعية العمومية لبنك التجاري التي عقدت امس قد حرص البنك التجاري الكويتي على تلبية متطلبات الحوكمة، حيث تم تنفيذ العديد من متطلباتها مستبقاً الموعد الإلزامي المحدد من قبل بنك الكويت المركزي من خلال مراجعة وتحديث الهيكل التنظيمي للبنك وسياساته وإجراءات العمل لديه، وذلك حتى يتسنى لمجلس الإدارة وإدارات البنك على مختلف مستوياتها مواءمة أوضاعها وأساليب العمل فيها وبما يتوافق ومتطلبات الحوكمة.

ولهذا تأتي هذه الكلمة مختلفة عن المعتاد ويأتي التقرير الملخص المقدم إلى جمعيتكم الموقرة مختلفاً أيضاً، كما سيأتي التقرير السنوي والذي سيصدر قريباً على غير ما عهدتموه، حيث روعي أقصى درجات الإفصاح والشفافية.

وأوضح الموسى حرصت إدارة البنك على تحسين جودة الأصول من خلال مسارين الأول السعي إلى تسوية نهائية لأوضاع القروض المتعثرة رضاءً أو قضاءً ولهذا حقق مصرفكم رقما متقدما في نسبة القروض غير المنتظمة «NPL»، حيث بلغت 2.76 في المئة، في حين بلغ متوسط هذه النسبة على مستوى القطاع المصرفي في البلاد 4.95 في المئة. والمسار الثاني من خلال تعزيز المخصصات لدى البنك، حيث بلغت تغطية المخصصات للديون المتعثرة في نهاية 2012 نسبة 169 في المئة في حين بلغ مؤشر القطاع 94.8 في المئة. ونتوه أن الإجراءات التي اتخذتها إدارة البنك ترتب عليها تحقيق نسبة عالية في كفاية رأس المال بلغت 19.95 في المئة.

وبين شهدت هذه السنة تراجعا طفيفا في حجم القروض الممنوحة للشركات بنسبة 5.48 في المئة، وذلك من 1.899 مليون دينار إلى 1.795 مليون دينار، ويعود ذلك إلى الأسس الانتقائية التي يتبعها البنك في منح التسهيلات، وذلك باستهداف العملاء الجيدين والمشاريع الواعدة والمدرة، بالإضافة إلى تغيير الشروط والأسس التي يتبعها البنك في منح القروض الجديدة، هذا مع عدم إغفال الوضع الإئتماني العام في الدولة والتي تشهد شحا في المشاريع التي تتطلب توفير تسهيلات إئتمانية لها. أما فيما يتعلق بالقروض الممنوحة للأفراد فقد ازدادت بنسبة 8.25 في المئة، وذلك من 403 ملايين دينار إلى 436 مليون دينار.

أما بالنسبة إلى الإيرادات التشغيلية، فجدير بالذكر أنها انخفضت من 129.9 مليون دينار إلى 123.2 مليون دينار، إلا أن حقوق المساهمين قد ارتفعت من 531.4 مليون دينار إلى 553 مليون دينار. هذا ولم يعلن البنك عن أرباح صافية تستحق الذكر فهي بحدود 1.2 مليون دينار.

يفتخر البنك التجاري الكويتي بأنه مصرف محلي يصرف جل اهتمامه على تقديم خدماته للعملاء المحليين والاهتمام بهم وستبقى سياسته بهذا المجال في المستقبل المنظور، ولكن ذلك لا يمنع من التوسع في بعض العمليات الدولية خاصة في مجال الخدمات الموجهة لتمويل التجارة الدولية والمشاريع الدولية المشتركة بين دولة الكويت والدول الشقيقة والصديقة.

وقال نظرتنا إلى مستقبل النشاط الاقتصادي المحلي على المدى القصير نظرة إيجابية تستند بالدرجة الأولى على وضع المالية العامة، كما تستند إلى الإنفاق العام وبالذات الإنفاق الرأسمالي إذ تشير التصريحات المنشورة أن العديد من المشاريع الحكومية في طريقها إلى التنفيذ. غير أننا ننظر إلى عام 2013 بكثير من الحذر، حيث من المنتظر أن تحتدم المنافسة بين البنوك محلياً وبالذات في مجال تسعير الخدمات التي تقدمها البنوك، وهو الأمر، وإن كان يصب في مصلحة المستهلكين والمقترضين، إلا أنه سيشكل تحديا وهاجسا للبنك وكافة البنوك المحلية الأخرى.

أما نظرتنا إلى ربحية البنك فلا مفر من الإفصاح عن أن آلية تحديد صافي الربح والتوزيعات في البنوك الكويتية والاعلان عنها هو أمر لا تنفرد إدارات البنوك الكويتية بالقرار فيه بل هو قرار مشترك بين هذه الإدارات والسلطات الرقابية، وليس من الحكمة ولا اللياقة التنبؤ بقرار السلطات الرقابية حيث سلطتها في هذا الشأن سلطة تقديرية مطلقة وهي صاحبة الكلمة النهائية في هذا الشان على أية حال.

أما فيما يتعلق بالنمو الإئتماني فالبنك سوف يستمر في أسلوبه الانتقائي في منح الإئتمان التجاري مع التركيز على الربحية أكثر والأنشطة الأقل مخاطرة، حتى لو كان ذلك على حساب التوسع بحجم الائتمان. وبالتالي فمن المجتمل الا يحقق البنك نموا ملحوظاً في هذا النشاط خلال عام 2013.

وعلى الجانب الآخر فإن توجه البنك نحو التركيز على الائتمان للأفراد والتوسع فيه، إلا أن هناك عنصرا جديدا قد يؤثر سلبا على ذلك، إلا وهو مسألة شراء الدولة بعضا من محافظ البنوك للقروض الإستهلاكية والمقسطة، وذلك في إطار صندوق الأسرة الذي يتم مناقشته حاليا في مجلس الأمة، إذ أنه من الممكن أن ينخفض حجم هذه المحفظة بشكل ملحوظ وأيضا العائد منها، ولكن حتى تاريخ إعداد هذه الكلمة لم يتضح بعد ماهية برنامج التسوية الذي سيدخل مرحلة التطبيق الفعلي.

وعلى صعيد آخر بدأ البنك بالتركيز على تطوير وتحسين خدماته مستهدفا تطوير التقنيات المستخدمة في تقديم الخدمة لعملائنا.

ومن ضمن الاتجاهات العامة للبنك خلال عام 2013 عدم التوسع في شبكة الفروع المحلية إلا في اضيق الحدود، حيث أن التطور في تقديم الخدمات عبر أدوات تقنيات المعلومات هو الأكثر فعالية على أية حال حاضراً ومستقبلاً بالنسبة للصناعة المصرفية، علما بأن إلبنك التجاري الكويتي يتمتع سلفاً بشبكة واسعة من الفروع المحلية تصل حاليا إلى 52 فرعا. ويعمل البنك بشكل مستمر على تقييم أداء هذه الفروع وفعالياتها في مختلف المواقع في البلاد، مع مراعاة جدوى تبديل مواقع هذه الفروع إذا تطلب الأمر ذلك.

الموسى متردساً عمومية التجاري

■ نظرتنا إلى مستقبل النشاط الاقتصادي المحلي إيجابية تستند بالدرجة الأولى على وضع المالية العامة

جانب من العمومية